جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

دور المحافظ في النظام القانوني المصري

دراسة مقارنة

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعـــــداد

محمود أحمد فتحي البناني

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور / صبري محمد السنوسي

عميد كلية الحقوق

جامعة القاهرة

-٢٠١٨-

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

دور المحافظ فى النظام القانونى المصرى

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعداد الباحث

محمود أحمد فتحى البنانى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د. / صلاح الدين فوزى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة رئيساً

أ.د. / صبرى محمد السنوسى أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة عضواً

أ.د. / رفعت عيد سيد أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة عضواً

-٢٠١٨-

بسم الله الرحمن الرحيم

(الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم
بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الأنعام الآية: ٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلي كتابه هذه الرسالة وأصلي وأسلم علي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم.

وبعد أن انتهيت من كتابة هذه الرسالة أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذي الجليل الدكتور/ صبري محمد السنوسي عميد كلية الحقوق واستاذ القانون العام بجامعة القاهرة لما بذله من جهد وعلي ماقدمه لي من توجيهات كانت لها أكبر الأثر في جمع المادة العلمية وكانت هي المنار الذي ينير الطريق أثناء كتابة الرسالة كما اتقدم بخالص التقدير والاحترام إلي كل من:-

الأستاذ الفاضل الدكتور/ صلاح الدين فوزى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة

الأستاذ الفاضل الدكتور/ رفعت سيد عيد أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

وأشكر سيادتهما علي نصائحهما القيمة التي كانت لها أعظم الأثر في إتمام هذا العمل المتواضع .

فإلي جميع أساتذتي عظيم الشكر والتقدير والاحترام.

الباحث

مقدمة

موضوع البحث وأهميته:-

لاتسير الدول علي وتيرة واحدة فيما يتعلق بدور المحافظ حيث يأخذ بعضها بالنظام اللامركزي والأخري بالنظام المركزي ، ويختلف دور المحافظ في كل من النظامين في كثير من الوجوه.

ومن المسلم به أن التنظيم الإداري بدأ في الدولة المعاصرة علي أساس الأخذ بالأسلوب المركزي ، وتهدف الدولة أن توفر للمواطنين معظم إحتياجاتهم الأساسية في ظل نظام يسمح لهم بالاشتراك في إدارة شئونهم وبصفة خاصة علي المستوي المحلي ، ومن هنا بدت الحاجة إلي تقسيم العمل بين سلطة مركزية وسلطات محلية ، وتتولي السلطة المركزية المرافق العامة ذات الصبغة القومية وتتولي السلطات المحلية المرافق ذات الصبغة المحلية.

وغلبة الأسلوب اللامركزي علي التنظيم الإداري للدولة يعني أنها تعتنق النظم الديموقراطية في الإدارة، وكلما زاد اتجاه الدولة نحو الأخذ بالأساليب الديموقراطية زادت فرص تطبيق اللامركزية أيا كان لون نظامها السياسي ، ويؤكد هذه الحقيقة ماتحقق في فرنسا منذ ثورتها الكبري وحتي الآن ، فما كادت الثورة الديموقراطية تنتصر علي النظام المطلق حتي قررت إلغاء النظام الإداري المركزي الذي كان قائماً وتم بناء الإدارة المحلية طبقا للأسلوب اللامركزي ، ومقتضى نظام اللامركزية الادارية إذا هو اقتطاع جزء من الوظيفة الادارية على ان يعهد بهذه الوظيفة لجهات آخرى بالشكل والأسلوب الذى يكون من شأنه عدم المساس بسيادة الدولة [١] .

---

(١) د . صلاح الدين فوزى – الادارة المحلية – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠١٣ – ص١٤ .

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول **النظام القانونى للمحافظ**	٢
الفصل الأول : تعيين المحافظ وطبيعة وظيفته	٢
المبحث الأول : تعيين المحافظ في النظام المصري وطبيعة وظيفته	٣
المطلب الأول: نعيين المحافظ في النظام المصري	٨
المطلب الثاني: طبيعة وظيفة المحافظ في النظام المصري	١١
المبحث الثاني : إختيار العمدة فى النظام الإنجليزي وظبيعة وظيفته	١٦
المطلب الأول : إختيار العمدة كعضو ورئيس المجلس البلدى	١٧
المطلب الثاني : المكافأة المقررة للعمدة فى النظام الإنجليزي	٢٩
المطلب الثالث : طبيعة وظيفة العمدة فى النظام الإنجليزي	٣٠
المبحث الثالث: إختيار العمدة في النظام الفرنسي وطبيعة وظيفته	٣٣
المطلب الأول : طريقة إختيار العمدة في فرنسا	٣٥
المطلب الثاني : الحماية القانونية والمزايا الوظيفية للعمدة	٥٦
المطلب الثالث : طبيعة وظيفة العمدة في النظام الفرنسي	٧٤
الفصل الثاني **علاقة المحافظ بالسلطة المركزية للدولة واختصاصاته**	٧٨
المبحث الأول : علاقة المحافظ في النظام المصري بالسلطة المركزية للدولة واختصاصاته	٧٩
المطلب الأول : علاقة المحافظ فى النظام المصرى بالسلطة المركزية للدولة	٨٠

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني : اختصاصات المحافظ فى النظام المصرى	٨٥
المبحث الثانى : علاقة العمدة بالسلطة المركزية للدولة فى النظام الانجليزى واختصاصاته	١٢٥
المطلب الأول : علاقة العمدة بالسلطة المركزية للدولة فى النظام الإنجليزي	١٢٥
المطلب الثانى اختصاصات العمدة فى النظام الإنجليزي	١٢٨
المبحث الثالث : علاقة العمدة في النظام الفرنسي بالسلطة المركزية للدولة	١٣٧
المطلب الاول : نظام المجلس البلدي في فرنسا	١٣٧
المطلب الثاني : رقابة السلطة المركزية علي أعمال العمدة في فرنسا	١٤٣
المبحث الرابع : اختصاصات العمدة في النظام الفرنسي	١٤٨
المطلب الأول : اختصاصات العمدة كممثل للسلطة المركزية	١٥٣
المطلب الثاني : اختصاصات العمدة كسلطة لا مركزية	١٦٦
الباب الثانى **مسئولية المحافظ وتقييم دوره**	١٨٥
الفصل الأول : مسئولية المحافظ	١٨٥
المبحث الاول : المسئولية الجنائية للمحافظ	١٨٦
المطلب الاول : مسئولية المحافظ الجنائية وإجراءات محاكمته فى النظام المصرى	١٨٨
المطلب الثاني : مسئولية العمدة الجنائية فى النظام الإنجليزي	١٩٢
المطلب الثالث : مسئولية العمدة الجنائية فى النظام الفرنسي	١٩٦
المبحث الثاني : المسئولية المدنية للمحافظ	٢٠٥
المطلب الاول : مسئولية المحافظ المدنية في النظام المصري	٢٠٦

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : المسئولية المدنية للعمدة في النظام الإنجليزي	٢١٣
المطلب الثالث : مسئولية المدنية للعمدة في النظام الفرنسي	٢١٨
المبحث الثالث : المسئولية التأديبية للمحافظ	٢٣٩
المطلب الاول : مسئولية العمدة التأديبية في النظام المصرى	٢٣٩
المطلب الثاني : مسئولية العمدة التأديبية في النظام الإنجليزي	٢٤٠
المطلب الثالث : مسئولية العمدة التأديبية في النظام الفرنسي	٢٤٢
الفصل الثانى **تقييم نظام شغل منصب المحافظ**	٢٥٤
المبحث الاول : تقييم شغل منصب المحافظ عن طريق التعيين	٢٥٥
المطلب الاول : مبررات إختيار المحافظ عن طريق التعيين	٢٥٥
المطلب الثاني : عيوب إختيار المحافظ عن طريق التعيين	٢٥٧
المبحث الثاني : تقييم نظام شغل منصب المحافظ عن طريق الانتخاب	٢٥٨
المطلب الاول : مبررات إختيار المحافظ عن طريق الانتخاب	٢٥٨
المطلب الثاني : عيوب إختيار المحافظ عن طريق الانتخاب	٢٦٥

مستخلص الرسالة

النظم المحلية نسبية فى ذاتها وآثارها ، فيلزم فى شأنها أن تراعى ظروف كل دولة والفلسفة التى يضعها المشرع. ويتفق الفقه الإدارى أن اللامركزية هى السبيل الفعال للتخفيف من أعباء الحكومة المركزية. والوسيلة الناجحة لتوزيع الأعباء بينها وبين الأفراد أنفسهم . والعمدة فى إنجلترا وظيفته شرفية ، والعمدة الفرنسى يختص بكل صغيرة وكبيرة داخل نطاق بلدته . والمحافظ المصرى لا يعدو أن يكون دوره هو دور الموظف العام كسائر الموظفين العموميين الخاضعين لسلطة الدولة. ويمارس المحافظ فى مصر عمله فى نطاقه الإقليمى باسم ولحساب السلطة المركزية .

ويتم تعيين المحافظ المصرى وإعفائه من منصبه بقرار من رئيس الجمهورية . ولا يجوز أن يكون المحافظ فى مصر عضواً فى مجلس النواب أو بالمجالس الشعبية المحلية. ولم يقيد المشرع رئيس الجمهورية باختيار المحافظين من بين فئات معينة وترك الحرية كاملة لإرادة رئيس الجمهورية.

الكلمات الدالة:

- النظم المحلية – الحكومة المركزية – المحافظ المصرى – المجالس الشعبية- العمدة.